

انعكاس القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في

الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1990-2017)

The impact of bank loans on economic growth in
Algeria- Standard study for (2017-1990)

لبزة هشام

مخبر اقتصاديات الطاقات

المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

جامعة الوادي، الجزائر

hichamlebza@gmail.com

حياة عثمانى*

ط.د. مخبر النمو والتنمية في الدول العربية

جامعة الوادي، الجزائر

otmani-hayat@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2019/09/30

تاريخ القبول: 2019/11/23

ملخص:

تستطلع هذه الدراسة في البحث حول انعكاس القروض المصرفية الممنوحة من قبل المنظومة المصرفية بنوعيهما القصير والطويل الأجل على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، حيث عمدت الدراسة إلى نمذجة قياسية وتحليلية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، وخلصت الدراسة إلى أن القروض المصرفية الطويلة والقصيرة الأجل تربطها علاقة توازنية طويلة الأجل مع الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي في الجزائر، مع تسجيل تباين حجم تأثير القروض الطويلة الأجل على القروض القصيرة الأجل وقلة حجم هذا الانعكاس، مما يعني أن الائتمان المصرفي في الجزائر يؤثر في النمو الاقتصادي لكن لم يرقى لمستوى أن يكون عنصرا فعالا في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي من خلال التمويل بنوعيه القصير والطويل الأجل.

الكلمات المفتاحية: قروض قصيرة الأجل، قروض طويلة الأجل، نمو اقتصادي، ARDL

تصنيف JEL: C51, O47, G24

Abstract:

This study explores the short- and long-term impact of bank loans granted by the banking system on algeria's economic growth during the period (1990-2017), The study carried out standard and analytical modelling using ardl's self-regression model ARDL, The study concluded that long-term and short-term bank loans have a long-term balance relationship with GDP as an indicator of Economic Growth in Algeria, With the varying magnitude of the impact of long-term loans on short-term loans and the small size of this reversal, Which means that bank credit in Algeria affects economic growth, But it has not been as effective as moving economic activity. Through short- and long-term financing,

Keywords : Short-term loans, long-term loans, economic growth, ARDL

* المؤلف المرسل.

Jel Classification Codes: C51, O47, G24

مقدمة

تمارس البنوك وظائف مهمة في الاقتصاد الوطني، حيث تقوم بتعبئة المدخرات من طرف الأعدان الاقتصاديين أصحاب الفائض المالي، وتعيد توظيف هذه الفائض في الاقتصاد من خلال منحها على شكل قروض مصرفية مختلفة للأعدان الاقتصاديين لأصحاب العجز المالي، حيث تختلف هذه القروض الممنوحة من حيث مدتها فمنها قصيرة الأجل غالبا ما تكون استهلاكية أو موجهة لدورة الاستغلال وأخرى تكون مدتها طويلة الأجل تكون بالعادة موجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية.

فمهمة الوساطة المصرفية هي أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية، وتكتسي وظيفة الإقراض فيها دورا فعالا للبنوك من الناحية الربحية وللإقتصاد من جانب دعم النشاط الاقتصادي، إذ أنه وعند تأخر عوائد المستثمرين أثناء الدورة الاقتصادية وتباعد تحصيل الموارد مع وقت دفع النفقات تدعو الحاجة إلى اللجوء للاقتراض لتنشيط الإنتاج أو توسيعه، أو حتى عند إنشاء مستثمرات ومشاريع جديدة، من هذا المنطلق يتجلى أن القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية إذا تم توجيهها إلى المشاريع الاستثمارية برشادة ودراسة جدوى اقتصادية، يمكن أن تدعم الاستثمار المحلي وتنشط الاقتصاد وتسهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، من خلال ما سبق يتضح أن للقروض المصرفية دور إعادة تمويل الإقتصاد وتنشيط الاستثمار ومن هنا تنبثق الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة والتي تتمحور في: ما مدى مساهمة القروض المصرفية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: بناء على الإشكالية المطروحة أعلاه، تتبنى الدراسة جملة من الفرضيات تصب فحواها في أن القروض المصرفية الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر لاسيما القروض المصرفية طويلة الأجل.

أهداف الدراسة: تنطوي الدراسة على جملة من الأهداف أبرزها:

- ◆ التعرف على حجم توغل المنظومة المصرفية في الاقتصاد الجزائري من خلال حجم القروض المصرفية الممنوحة؛
- ◆ تسليط الضوء على مدى تجاوب الناتج المحلي الإجمالي مع حجم القروض الممنوحة في الجزائر؛
- ◆ تحديد متجه العلاقة بين القروض المصرفية والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؛
- ◆ قياس وتحليل الأثر الذي تمارسه القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017).

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في كونها تبحث في تبيان العلاقة الرابطة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي وقياسها وتحليلها، وانعكاس هذا الأثر على حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، ومنه إمكانية التحديد الأنسب والناجح لحجم ومدة القروض المصرفية الممنوحة للاقتصاد للإسهام أكثر في النمو الاقتصادي.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهجين، الأول: المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الأدبيات النظرية لكل من النمو الاقتصادي والقروض المصرفية في الجزائر وتحليل اتجاه تطور متغيرات الدراسة. أما المنهج الثاني فتمثل في المنهج الإحصائي بأدواته القياسية التحليلية من أجل قياس اشكالية الدراسة المطروحة.

الدراسات السابقة: تناولت عدة دراسات بالبحث في الأثر الذي تمارسه القروض المصرفية على النمو الاقتصادي ومن بين هذه الدراسات:

- **دراسة مشبب غالب(2015)، تأثير الائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي: دراسة حالة اليمن** ، بحثت هذه الدراسة في قياس تأثير الائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي اليمني خلال الفترة الزمنية (2000-2012)، وذلك من خلال تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي على بيانات ربعية. حيث تم اختيار متغيرين فقط هما: الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد من المؤشرات المهمة لقياس درجة النشاط الاقتصادي، والائتمان المصرفي الخاص. تم تطبيق بعض الاختبارات الرئيسية مثل اختبار جوهانسون، واختبار جرانجر للسببية، وتحليل مكونات التباين، ودوال الاستجابة لردة الفعل. وقد خلصت الدراسة لعدة نتائج أبرزها وجود علاقة تأثير أحادية الاتجاه من الائتمان المصرفي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبينت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، كما بينت أيضا وجود قوة تفسيرية ضئيلة للائتمان في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، وبشكل عام أوضحت النتائج وجود تأثير إيجابي ضئيل للائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي اليمني.

- **دراسة آمنة فائق المجالي(2014)، اثر الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك التجارية على النمو الاقتصادي الأردني** ، استهدفت هذه الدراسة تبيان مدى أثر الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك التجارية على النمو الاقتصادي الأردني (ممثلا بالناتج المحلي الاجمالي) على مستوى الاقتصاد ككل ،وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (1980-2013). حيث استخدمت هذه الدراسة الاسلوب التحليلي الوصفي لاستعراض معدلات النمو في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية الاردنية على القطاعات الاقتصادية المختلفة ومدى مساهمتها في نمو الناتج المحلي الاجمالي، واعتمدت

الدراسة على الاسلوب الكمي القياسي في تحليل البيانات وتفسيرها. وقد تبين من خلال الدراسة وجود علاقة طردية تبادلية ذات دلالة إحصائية بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية والناجح المحلي الاجمالي على مستوى الاقتصاد الاردني ككل، وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية حيث تفاوتت مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، واستخلصت هذه الدراسة مجموعة من النتائج والتوصيات التي تولي القطاع المصرفي أهمية كبيرة في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة من اهمها تقديم الدعم الحكومي للقطاع المصرفي لما له من تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي وتشجيع البنوك التجارية على زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

- **دراسة قنوني الحبيب (2014)، لوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تجريبية:** تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مدى تأثير الوساطة البنكية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1962-2012) وذلك باستخدام نموذج MARC Hay بتغيراته الحقيقية والبنكية، وراعى صاحب الدراسة في ذلك تحول الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق.

وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن النظام البنكي لم يصل إلى أن يكون أحد مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر، حتى أنه يؤثر بالسلب عليه، خصوصا فيما يتعلق بالوظيفة الأساسية للمؤسسة البنكية والمتمثلة في عملية منح القروض، وذلك يرجع إلى أن القروض الممنوحة غير خاضعة للمراقبة ومسيرة تسييراً عشوائياً، نظراً لاعتمادها على تمويل مشاريع الربح السريع على حساب المشاريع الاستثمارية الكبرى الخالقة للثروة والمحقة للنمو الاقتصادي.

أولاً: التأسيس النظري للقروض المصرفية والنمو الاقتصادي: قبل قياس العلاقة الرابطة

بين الإقراض المصرفي والنمو الاقتصادي سوف نرجع إلى بعض المفاهيم المرتبطة بهما

1. الأدبيات النظرية للقروض المصرفية

ان كلمة "CREDIT" الإنجليزية كلمة لاتينية "CREDO" وهي مركبة من مصطلحين:

CRAD: وتعني الثقة ؛

DO: وتعني أضع، وعليه فمصطلح "CREDIT" يعني أضع الثقة (عبد المعطي و أحمد جودة ،

1999، صفحة 31) .

كما تعرف على أنها السلف والتسهيلات التي تمنحها البنوك لعملائها (حجازي، 2014) اذ تعتبر مصدر هام من مصادر التمويل التي تعتمد عليها المشروعات في تمويل عمليات قصيرة الأجل (السيسي، 2003، صفحة 43) ، وتعد نوع من أنواع استثمار أموال العملاء من خلال تحقيق مصلحتهم سواء كانوا الموردين أو المقترضين على حد سواء (النصر، 2000، صفحة 142) وتطلب لتمويل عدة أغراض مختلفة: استهلاكية، تجارية، استثمارية وغير ذلك حسب حاجة طالب الائتمان (السمهوري، 2011، صفحة 142).

وتتكون القروض المصرفية من أربع عناصر وهي: علاقة مديونية، وجود دين، الأجل والمخاطرة (نجيب، 2001، صفحة 100) ، ومما تجدر الإشارة إليه أن القروض المصرفية تصبو لتحقيق جملة من الأهداف أبرزها ما يلي: (فهيم، 2012، صفحة 45)

✓ يسمح بالاستخدام الأمثل لرأس المال المتاح؛

✓ يسمح بتركز رؤوس الأموال؛

✓ يقوم بتنشيط وتفعيل الإنتاج؛

✓ يشجع على تكوين كبير من المدخرات بضمان مقابل مجز لها؛

واستنادا لهذه الأهداف، تبرز أهمية القروض المصرفية في الاقتصاد الوطني من خلال (الفولي و عوض الله، 2001):

✓ يساعد الائتمان النقود القانونية في استحداث قدر من وسائل الدفع يتناسب حجما ونوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع؛

✓ يلعب الائتمان دورا كبيرا في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد في المجتمع سواء في مجال الاستهلاك أو في مجال الإنتاج؛

✓ يلعب الائتمان أيضا دورا كبيرا فيما يتعلق بتحديد مستوى الدخل القومي النقدي، حيث من المتوقع أن ينخفض. مستوى الدخل إذا كان معدل خلق الدين ضئيلا ويرتفع إذا كان كبيرا؛

II. مفاهيم حول النمو الاقتصادي: تعددت تعاريف للنمو الاقتصادي أبرزها:

- يعرف بونية (BOUNIA) النمو الاقتصادي على انه عملية توسع تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة. (مصطفى،

1999، صفحة 40)

- هو زيادة طويلة في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة ". (زيدان، 2011، صفحة 03) وبعبارة أخرى فالنمو الاقتصادي يعتبر وسيلة للتنمية

للقضاء على الفقر والبطالة. (Azouly, 2011, P 03)

- هو حدوث زيادة في الناتج أو الدخل القومي، وفي متوسط نصيب الفرد فيه، وذلك عن طريق زيادة الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج، وحدثت زيادة في الكفاءة الإنتاجية لهذه العناصر. (يونس، 2003، صفحة 302)
- و يتولد النمو الاقتصادي نتيجة دمج عناصره الأساسية والمتمثلة في:
- **العمل:** يقصد بالعمل بأنه كل نشاط يبذله الإنسان عن وعي وقصد وهدفه من بذله هو خلق الأموال أي الأشياء التي تشبع الحاجات المباشرة أو غير المباشرة. (حشيش، 1992، صفحة 174) كما يمثل العمل جهدا بشريا عضليا أو ذهنيا، ويعتبر العمل من أبرز عوامل الانتاج وأهمها، ويكمن التمييز بين نوعين من العمل، العمل العضلي والعمل الذهني، بالرغم من أن أي مجهود انساني لا يخلو من هذين النوعين، إلا أنه يوجد أعمال يغلب عليها طابع عن آخر. (اللياني، 2007، صفحة 35)
- **رأس المال:** يعتبر رأس المال الركيزة الأساسية في الحياة الاقتصادية، ويختلف معناه تبعاً للموضوع الذي يستخدم فيه فهو عبارة عن مجموعة الاموال المادية التي تستخدم في الإنتاج لزيادة إنتاجية العمل الإنساني، وينقسم رأس المال الى رأسمال ثابت ورأسمال متداول، ورأس المال الثابت هو الذي يستخدم أكثر من مرة واحدة في الإنتاج أو في الحصول على دخل آلات، الأرض، ورأس المال المتداول هو ذلك النوع من الأصول التي تنتهي منفعتها بمجرد استخدامها، كالبذور والمواد الأولية (طلبة، 2007).
- **التقدم التكنولوجي:** ويقصد بها المعرفة أو التكنولوجيا المستخدمة في تطوير رأس المال والعمالة، واستخدامها في الحصول على الناتج وعليه؛ فهي أحد مستلزمات الإنتاج، وتتكون من حزمة من العناصر التي قد تكون متضمنة في السلع الرأسمالية، كالآلات والمعدات، أو قد تكون غير متضمنة في المعدات الرأسمالية، بل قد تكون متضمنة في العنصر البشري، وتأخذ شكل مهارات محسنة بالنسبة إلى العمالة والإدارة، كما الحال في التطبيقات المتعلقة بالطرق المختلفة في مجال زراعة المحاصيل، والتي تسمى دورة المحاصيل الحديثة وسواء أكانت التكنولوجيا متضمنة أم غير متضمنة، (الجعفرأوي، 2015، صفحة 81) ويرجع سولو المصدر الأساسي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الأجل الطويل إلى التقدم التكنولوجي، مفترضا أنه هبة من السماء (مرادسي، 2017، صفحة 188).

ثانياً: قياس أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج ARDL

1- الطريقة والأدوات:

متغيرات الدراسة: تم اختيار متغيرات الدراسة اعتماداً على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، وتم اختيار متغيرات الدراسة التالية:

◆ **الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** وهو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما، خلال فترة زمنية معينة مقدراً بالأسعار الثابتة (الحقيقية)، وهو يعتبر كمؤشر للنمو الاقتصادي. (تومي، 2004، صفحة 35) كمتغير تابع

◆ **القروض المصرفية قصيرة الأجل (STL):** وتمثل المبالغ التي تمنح للأفراد والمؤسسات بحيث لا تزيد مدتها عادة عن سنة وتستخدم أساساً في تمويل النشاط التجاري للمنشآت. (عبد المطلب، 2000، صفحة 113) كمتغير مفسر

◆ **القروض متوسطة وطويلة الأجل (LTL):** وهي القروض الموجهة بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات مثل إجراء تعديلات تؤدي إلى تطوير الإنتاج لغرض التوسع بالإضافة إلى تمويل المشروعات الكبيرة، وتصل مدة هذه النوع من القروض من 5 إلى 7 سنوات كمتغير مفسر.

وقد تم جمع بيانات متغيرات الدراسة من مواقع معتمدة، حيث تم اعتماد قاعدة بيانات البنك الدولي بالنسبة لبيانات الناتج المحلي الإجمالي، وموقع بنك الجزائر بالنسبة لبيانات القروض الطويلة والقصيرة الأجل.

◀ **مواصفات النموذج:** بغية تحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ورصد حجم التأثيرات فيما بينها لابد من تحديد نموذج يحدد ذلك، ومن المتوقع أن يأخذ الشكل العام لنموذج الدراسة الصيغة التالية:

$$GDP_t = f(STL_t, LTL_t) \dots \dots \dots (01)$$

وقد تم اعتماد المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية على الشكل التالي:

$$\ln GDP_t = B_0 + B_1 \ln STL_t + B_2 \ln LTL_t \dots \dots (02)$$

وتم الاستعانة ببرنامج القياس الاقتصادي EViews 9.5 لتقدير النموذج واستخراج النتائج

◀ **الطريقة المستخدمة:** لأجل الحصول على نتائج توصيف الدراسة وتحليلها، ينبغي المرور بعدة اختبارات إحصائية تسمح بالحصول على أفضل النتائج وأدقها بغية إعطاء التفسير الصحيح للظاهرة المدروسة ومن بين هذه الطرائق والاختبارات المستخدمة ما يلي:

♦ اختبار جذر الوحدة لاستقراره السلاسل الزمنية: إن اختبارات الجذر الوحدوي لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، ومن بين هذه الاختبارات اختبار ديكي-فولر المطور Augmented Dickey Fuller (ADF) tes وترتكز اختبارات ADF على الفرضية $H_1: |\phi| < 1$ وعلى التقدير بطريقة المربعات الصغرى وفقا للصيغة التالية (Bourbonnais, 2005, P250):

$$\partial y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \partial y_{t-j} + c + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots(03)$$

$$\partial y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \partial y_{t-j} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots(04)$$

$$\partial y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \partial y_{t-j} + \varepsilon_t \dots\dots\dots(05)$$

ويتم اختبار الفرضية H_1 أعلاه خلال مقارنة إحصائية (T) المقدرة للمعلمة (ϕ) مع القيم الجدولية لديكي فولر المطور ADF أيضا بواسطة (Mackinnon,1991)، فإذا كانت القيمة المطلقة للإحصائية (T) المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة لـ (ADF) فإنها تكون معنوية إحصائياً، وعليه نرفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية مستقرة، وإذا كانت أقل من القيمة الجدولية فإنه لا يمكن رفض جذر الوحدة، أي أن السلسلة غير مستقرة، وبالتالي نقوم باختبار استقراره الفرق الأول للسلسلة. (شيخي، 2011، صفحة 210)

♦ اختبار نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL: لقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود Bonds test، حيث يعتبر هذا النموذج من النماذج المستحدثة في مجال القياس الاقتصادي الذي طوره كل من Pesaran 1997 Shinand1998 يأخذ عدد كافي من الإبطاءات للحصول على أفضل نموذج، كما أنه يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل، كذلك من خلاله يمكن فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث يستطيع من خلال هذه المنهجية، تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة للنموذج في الأجلين القصير والطويل.

وتتميز طريقة ARDL عن غيرها من طرق اختبار التكامل المشترك بعدة مزايا أهمها أنه يمكن إجراءها سواء أكانت درجة التكامل للمتغيرات $I(0)$ أو $I(1)$ أو خليط بينهما، وأيضا تمنحنا نتائج وتقديرات كفؤة في حالة العينات الصغيرة (الصمادي و ملاوي، 2016، صفحة 218)، كما أنه يعطي أفضل النتائج للمعالم في الأجل الطويل واختبارات التشخيص يمكن الاعتماد

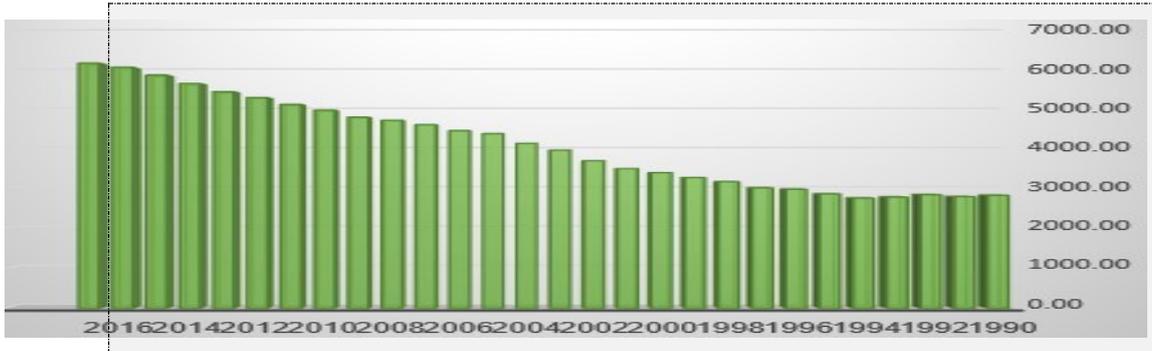
عليها بشكل كبير بالإضافة إلى أنه يأخذ عددا كافيا من فترات الابطاء الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام (بريهي، 2016، صفحة 24). كما تستوجب منهجية ARDL اختبار جودة النموذج وخلوه من المشاكل القياسية ومن بين هذه الاختبارات اختبار مضاعف لاجرانج (The Lagrange Multiplier (LM version) ، واختبار Wald test وكذا اختبار CUSUM and CUSUMSQ (سي محمد، 2016، صفحة 38).

2- تحليل تطور متغيرات الدراسة

أ-تطور الناتج المحلي الإجمالي

من خلال الشكل أدناه نجد أن إجمالي الناتج المحلي شهد زيادات ملحوظة خلال فترة الدراسة حيث سجل سنة 1990 مبلغ 2800.66 مليار دج ليصل إلى 6006.81 مليار دينار جزائري سنة 2017 متضاعفا بذلك 2.17 مرة والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(1): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990-2017)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 01 وبرنامج EXCEL

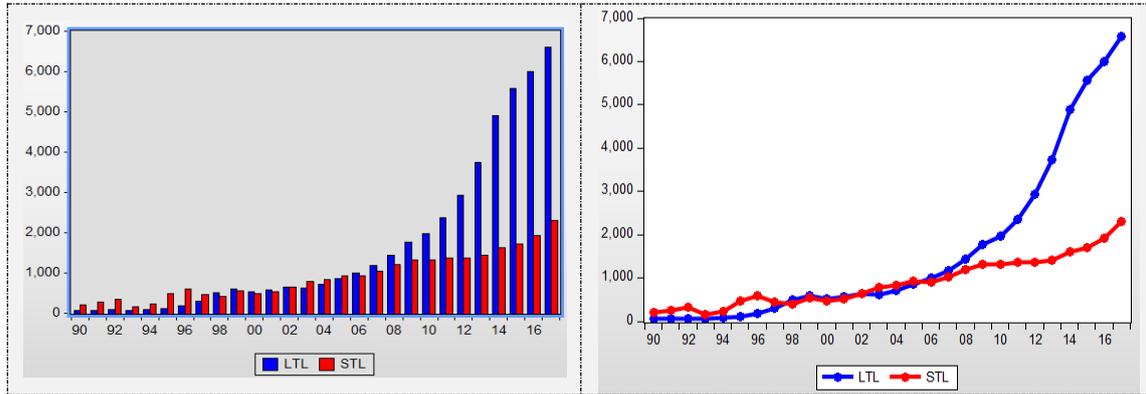
فمن خلال الشكل نجد أن قيم الناتج المحلي الإجمالي سجلت انخفاضات خلال الفترة 1990-1994، وهذا بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في تلك الفترة بهدف الخروج من الاقتصاد المخطط والتوجه نحو اقتصاد السوق وإنعاش الاقتصاد الجزائري وذلك ضمن برامج التثبيت والتعديل الهيكلي التي تتطلب مزيداً من التمويل للضائقة المالية آنذاك لجأت الدولة إلى المؤسسات المالية الدولية للاقتراض، حيث تم تسجيل عجز في الميزانية العامة للدولة، وانهيار في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية منها الناتج الداخلي الخام، وبدأ بالارتفاع تدريجياً حيث عرفت سنة 2000 تحسناً ملحوظاً بسبب تخطي الجزائر لتلك المرحلة وإعادة جدولة ديونها عن طريق الدعم الذي تلقتة من صندوق النقد الدولي الهادف إلى تحسين الفعالية الاقتصادية لمواجهة الاختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل.

أما بالنسبة للفترة 2005 - 2009 فإن معدلات النمو الاقتصادي شهدت انخفاضات متتالية طوال هذه الفترة حيث كانت أعلى نسبة له سنة 2005 بـ 4.45% وذلك يرجع بالأساس إلى

ترجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007. أما خلال الفترة 2010 - 2017 وتزامناً مع تطبيق الجزائر البرنامج الخماسي لدعم التنمية 2010 - 2014، فقد كانت معدلات النمو إيجابية ماعدا سنة 2017 فكانت نسبة نمو سالبة (-0.052) وهذا نتيجة تدهور أسعار البترول ولجوء الجزائر إلى سياسة التقشف، وضعف الإيرادات البترولية الذي جبر السلطات تبني سياسة التمويل الغير التقليدي.

ب-تطور القروض قصيرة الأجل: نلاحظ من خلال الشكل الموالي أن القروض قصيرة الأجل عرفت تذبذبات ملحوظة خلال الفترة الممتدة 1990-2000 وزيادات ملحوظة كذلك خلال الفترة الممتدة 2001-2017. غير أن هذا التطور في معدلات النمو لم يكن بنفس الوتيرة.

الشكل رقم(2): تطور القروض المصرفية في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 9.5

فمن خلال الشكل أعلاه نجد أن معدلات النمو سجلت ارتفاع خلال الفترة 1990 - 1992، في حين سنة 1993 عرفت انخفاضاً بنسبة 53.44% ويعود ذلك إلى ما قامت به الخزانة العمومية في إطار التطهير المالي للمؤسسات المالية، حيث جمدت المصارف مبلغ 340 6 مليار دج لـ 20 مؤسسة تابعة لصندوق المساهمة، فضلا عن 696.5 مليار دج لصالح الحسابات الجارية المشتركة المتأتية من مساهمات الدولة في إطار الانتقال إلى الاستقلالية" (بطاهر، 2004، صفحة 181).

أما الفترة الممتدة 1994 - 1996 عادت معدلات نمو القروض قصيرة الأجل للزيادة وهذا يفسر "بحصول الجزائر على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 1037 مليون دولار انبثق عنه برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى يغطي الفترة من 01 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995".

ثم بعد ذلك عرفت انخفاضاً قدر بـ 449.80 مليار دج و 405.80 مليار دج في سنتي 1997 و 1998 على التوالي ويفسر هذا التراجع بتدني مدخولات الدولة من البترول حيث " قدر أدنى سعر للنفط بـ 12.96 دولار للبرميل الواحد سنة 1998 " (عمارى، 2015، صفحة 119). أما في سنة 1999 حققت القروض قصيرة الأجل زيادة نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات، وسجلت سنة 2000 انخفاضاً في معدل نموها قدر بـ (15.41-%)، أما في سنة 2001 ارتفع حجم هذه القروض من 513.30 مليار دج إلى 2298.00 مليار دج سنة 2017 وتفسر هذه الزيادة بالاستقرار الأمني والسياسي في الجزائر مصحوباً بالارتفاع أسعار البترول وتنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي الذي شهدته بداية هذه الفترة.

ج- تطور القروض المتوسطة وطويلة الأجل: يظهر الشكل الموالي أن القروض المتوسطة وطويلة الأجل عرفت زيادات مستمرة خلال الفترة 1990 - 2017 من 53.20 مليار دج إلى 6582.00 مليار دج عدا سنة 1993 بمعدل نمو (12.70-%) " وذلك بسبب أن بنك الجزائر حدد سقفاً لمجموع القروض التي تمنحها البنوك والتي لا يمكن أن تتجاوز 70 % من قيمة الاستثمارات المحققة من القروض المتوسطة و 60 % بالنسبة للقروض طويلة الأجل. أما فيما يتعلق بأنماط تمويل العملية الاستغلالية فإنه فرض على البنوك إيقاف عملية التمويل عن طريق الكشوفات البنكية. وتسجيل زيادات معتبرة في باقي الفترة وتفسر هذه الزيادة باستجابة المنظومة المصرفية بالاتجاه الجديد من خلال قانون النقد والقرض 90-10، هذا التوجه عمل على تشجيع الاستثمارات طويلة الأجل خصوصاً الموجهة لإعادة تطوير البنية التحتية والعقارات. أما ما يفسر الانخفاض الحاصل لهذا النوع من القروض في السنة المذكورة إلى ما قامت به الخزينة العمومية في إطار التطهير المالي للمؤسسات المالية خلال سنة 1993، وإلى الأزمات المصرفية التي شهدتها المنظومة المصرفية الجزائرية المتمثلة في إفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، ورغم انخفاض البترول في الآونة الأخيرة إلا أن القروض الطويلة الأجل عرفت زيادة نتيجة لضرورة استكمال المشاريع ولجوء الدولة للتمويل الغير تقليدي.

ثالثاً: النتائج ومناقشتها

دراسة استقراره السلاسل الزمنية: تستدعي أدبيات القياس الاقتصادي لرصد تفاعلات ظاهرة ما وتحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات هذه الظاهرة الاقتصادية دراسة استقراره السلاسل الزمنية واختيار النموذج الأنسب وذلك بناء على النظرية الاقتصادية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية.

ولدراسة استقراره السلاسل الزمنية تم الاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور ADF لاختبار فيما إذا كانت السلاسل الزمنية موضوع الدراسة مستقرة أم لا، وكذلك تحديد درجة تكاملها والجدول الموالي يبين نتائج تحليل اختبار (ADF):

الجدول رقم (01): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام Augmented Dicke-fuller (ADF)

إسم المتغير	LGDP	LLTL	LSTL
قيمة الاحتمالية عند المستوى	0.2244	0.1584	0.0023
قيمة الاحتمالية عند الفرق الأول	0.0048	0.0062	0.0000
مستوى الاستقرار	مستقرة عند الفرق الأول	مستقرة عند الفرق الأول	مستقرة عند المستوى
درجة التكامل	I(1)	I(1)	I(0)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 9.5

أوضحت نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من خلال الجدول أعلاه أنه لا يمكن رفض فرضية عدم القائلة بأن السلاسل محل الدراسة لها جذر وحدة، مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة، حيث أن السلسلة الزمنية للنتائج المحلي الإجمالي (LGDP) مستقرة عند الفرق الأول حيث بلغت قيمة (prop=0.0048) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، في حين أن السلسلة الزمنية الخاصة بالقروض قصيرة الأجل (LSTL) مستقرة عند المستوى عند ذات مستوى المعنوية بينما استقرت السلسلة الزمنية قروض طويلة الأجل (LLTL) عند الفرق الأول بمستوى معنوية 5% وذلك حسب اختبار ديكي فولر المطور.

تقدير النموذج باستخدام منهج ARDL : طبقا لما أظهرته نتائج اختبار استقراره السلاسل الزمنية حيث أن المتغير التابع مستقر عند الفرق الأول والمتغيرات المستقلة خليط من بين المتكاملة من الدرجة I(0) و I(1) وبالتالي فإن النموذج الأنسب لدراسة العلاقة هو نموذج ARDL الذي طوره كل من Pesaran 1997 Shinand1998 يأخذ عدد كافي من الابطاءات للحصول على أفضل نموذج، كما أنه يعطي أفضل النتائج للمعاملات في الأمد الطويل، كذلك من خلاله يمكن فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث يستطيع من خلال هذه المنهجية، تحديد العلاقة التكاملية للمتغير للعلاقة التكاملية للأجلين القصير والطويل وتتلخص منهجية ARDL في الخطوات التالية:

✓ اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bonds test

✓ تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

المتباطئة نموذج ARDL

✓ تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، ECMARDL

✓ اختبارات تشخيص جودة النموذج

◆ اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج **Bonds test**: من أجل التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل في نموذج الدراسة سوف نقوم بإجراء اختبار **Bonds test** والذي يتم على اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0; \varphi_1 = \varphi_2 = \varphi_3 = 0 \\ H_1; \varphi_1 \neq \varphi_2 \neq \varphi_3 \neq 0 \end{cases}$$

عن طريق مقارنة F المحسوبة مع F الجدولة وذلك بعد تحديد عدد الفجوات الزمنية المناسبة للنموذج وفق معيار **Akaika information criterion (AIC)**، فإذا كانت قيمة F أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ونقبل الفرض البديل تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة F أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإننا نرفض الفرض البديل ونقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل وكانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

الجدول رقم (02): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج **Bonds test**

مستوى المعنوية				القيم الحرجة	قيمة F المحسوبة
%10	%5	%2.5	%1		
2.63	3.1	3.55	4.13	الحد الأدنى (0) I	1302.487
3.35	3.87	4.38	5	الحد الأعلى (1) I	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج **EViews 9.5**

حيث خلصت نتائج اختبار الحدود والمبينة في الجدول رقم (02) إلى أن قيمة F المحسوبة (1302.487) تفوق قيمة الحد الأعلى للقيمة الحرجة التي حددها (Pesaran) ما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل أي أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة نحو المتغير التابع، أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية 1%.

◆ تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

المتباطنة **ARDL**: بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المفسرة والنتائج المحلي الإجمالي سوف نقوم بتقدير العلاقة في الأجل الطويل بغية الحصول على معاملات الأجل الطويل للنموذج، واعتمادا على معيار **Akaika information (AIC)**

criterion تم اعتماد النموذج الأمثل الذي يعطي أدنى قيمة لمعيار (AIC) وهو النموذج ARDL(1,3,6)، وقد أعطى النموذج المقدر المعطيات المدرجة في الجدول الموالي :

الجدول رقم(03): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statisti	Prob.
LLTL	0.298366	0.051815	5.758258	0.0003
LSTL	0.088541	0.024815	3.568001	0.0060
C	5.463179	0.193963	28.166142	0.0000
Cointeq =(LGDP -0.298366* LLTL+0.088541*LSTL+5.463179)				

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 9.5

أظهرت النتائج المقدره أعلاه معنوية المعالم المقدره حسب اختبار t-statistic وأن هناك علاقة

طردية تربط القروض المصرفية بنوعيتها بالنمو الاقتصادي، وكانت النتائج كما يلي:

◆ **القروض المصرفية طويلة الأجل (LLTL):** بينت النتائج معنوية المعلمة عند مستوى معنوية

1% حسب اختبار t-statistic، حيث أن كل زيادة بنسبة 1% في لوغاريتم القروض الطويلة

الأجل تؤدي إلى زيادة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 29.83%.

◆ **القروض المصرفية قصيرة الأجل (LSTL):** أظهرت النتائج أن معلمة القروض القصيرة الأجل

ذات دلالة إحصائية حسب اختبار t-statistic، حيث أن كل زيادة بنسبة 1% في لوغاريتم

القروض القصيرة الأجل تؤدي إلى زيادة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.85%.

التفسير الاقتصادي للنموذج: أظهر النموذج وجود علاقة طردية بين القروض المصرفية بنوعيتها

الطويل والقصير الأجل والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، مما يعني أن قروض

القطاع المصرفي جزء منها يتوجه إلى المجال الاستثماري وتسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي

ومن ثم دعم النمو، ويظهر جليا أن تأثير القروض الطويلة الأجل انعكاسها أكبر من القروض

القصيرة الأجل كون أن هذه الأخيرة تكون استهلاكية أو تجارية لتغطية احتياجات دورة الاستغلال

فرغم أنها تشجع الإنتاج إلا أن انعكاسها لا يكون كبيرا بخلاف القروض الطويلة الأجل فإنها

تكون لتمويل المشاريع الاستثمارية لذا فإن انعكاسها يكون أكثر فعالية من القروض القصيرة

الأجل، ويمكن القول بأن المنظومة المصرفية تلعب دورا مهما في تمويل الاقتصاد عامة

والمستثمرات خاصة وتوجيه هذه التمويلات برشاده ودراسة جدوى اقتصادية للمشاريع الممولة مما

جعلها تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

◆ تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، ECMARDL

إن خطوة تقدير نموذج تصحيح الخطأ في تحليل ARDL نريد من خلالها إظهار العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي، والجدول التالي يظهر النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم(04): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECMARDL (المدى القصير)

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LSTL)	0.004956	0.032384	0.153034	0.8817
D(LSTL(-1))	-0.094505	0.026315	-3.591296	0.0058
D(LSTL(-2))	-0.034950	0.027350	-1.277865	0.2333
D(LLTL)	0.250639	0.036543	6.858716	0.0001
D(LLTL(-1))	0.025430	0.034697	0.732910	0.4823
D(LLTL(-2))	0.006383	0.029018	0.219970	0.8308
D(LLTL(-3))	0.007321	0.027703	0.264283	0.7975
D(LLTL(-4))	0.033172	0.026406	1.256239	0.2407
D(LLTL(-5))	0.117042	0.025092	4.664511	0.0012
CoIntEq(-1)	-1.058883	0.012705	-83.346243	0.0000

Cointeq = LGDP - (0.2984*LSTL + 0.0885*LLTL + 5.4632)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 9.5

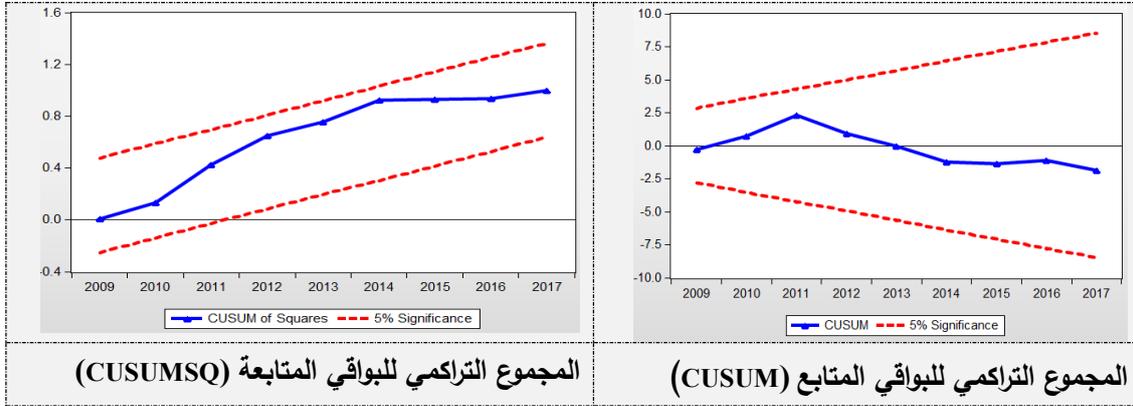
يظهر الجدول أعلاه نتائج تقدير النموذج في الأجل القصير، فمن خلال معطيات الأجل القصير المتحصل عليها، حيث تؤكد نتائج نموذج تصحيح الخطأ على تحقيق علاقة التكامل المشترك المتحصل عليها سابقا، حيث جاء معامل تصحيح الخطأ سالب (-1.058883) وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 01%، ويمكن تفسير قيمة المعامل على أنها معدل التعديل أو سرعة العودة إلى التوازن باتجاه العلاقة الطويلة الأجل بعد الانحراف القصير الأجل، وعليه يمكن القول أن 105.88% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في سنة واحدة لأجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، أي إنه عند تسجيل انحراف نسبته 105.88% في إجمالي الناتج المحلي في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية قابلة للتصحيح في الفترة الزمنية (t) والمعتمدة في الدراسة سنة واحدة.

◆ نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL (Stability Test)

وفقا لـ (Pesaran and Pesaran 1997) فإن الخطوة الموالية بعد تقدير صيغة ECMARDL تتمثل في اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، أو بمعنى آخر خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولمعرفة هذا يستلزم اجراء الاختبارين التاليين: اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cumulative Sum of Residual (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cumulative Sum of Square Recursive Residual, (CUSUMSQ) ، ومما تجدر الإشارة إليه أن الاستقرار الهيكلي بنموذج ARDL يتحقق إذا ما كان الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM و CUSUMSQ

تتمحور داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية، والشكل التالي يوضح نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر:

الشكل رقم (03): يبين نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي (Stability Test)



المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUMSQ)

المجموع التراكمي للبواقي المتابع (CUSUM)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 9.5

يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر حيث نلاحظ أن كلا من المجموع للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) هما عبارة عن خط وسطي يقع تقريبا داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL عند مستوى المعنوية 5% بالنسبة لاختبار (CUSUM of Squares) أما اختبار CUSUM فقد أظهر استقراره المعلمات عند مستوى معنوية 5% مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة و انسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير و الطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

◆ **اختبارات تشخيص جودة النموذج:** للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، عن طريق إجراء مجموعة من الاختبارات وهي:

- ✓ اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي Taste Breusch-Godfrey Serial Correlation LM
 - ✓ اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH
 - ✓ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality Test Jack-Berra
 - ✓ اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي Ramsey Reset Test
- وكانت نتائج الاختبارات كما هي مدرجة في الجدول الموالي:

جدول رقم (04): نتائج الإختبارات التشخيصية لنموذج ARDL

Prob Chi-Square	Obs*R-squared	Prob F	F-statistique	اختبار الارتباط التسلسلي للبقايا
0.3780	0.777322	0.293016	0.6030	
Prob Chi-Square	Obs*R-squared	Prob F	F-statistique	اختبار عدم ثبات التباين
0.8992	0.016035	0.9054	0.014519	
Jarque-Bera			Prob	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية
			1.028576	0.597926
Prob F	F-statistique	Prob t-s	t-statistic	اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي
0.7347	0.123137	0.7347	0.350909	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 9.5

- ✓ اختبار الارتباط التسلسلي للبقايا Taste Breusch-Godfrey Serial Correlation LM: اختبار مضاعف لاجرائج تقضي فرضية العدم بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البقاي اما الفرضية البديلة تقضي بوجود ارتباط ذاتي بين البقاي، حيث أن عدم معنوية قيمة F المحسوبة في Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test ينجم عنه خلو ارتباط ذاتي للأخطاء وتظهر النتائج أعلاه أن احتمالية فيشر تساوي 0.29 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي للبقاي.
- ✓ اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH: يشير اختبار عدم ثبات التباين بأن احتمالية فيشر تساوي 0.9 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يأخذنا لقبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.
- ✓ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality Test Jack-Berra: يسمح هذا الاختبار فيما اذا كانت بقاي النموذج تتوزع توزيعا طبيعيا، وتظهر النتائج أعلاه أن احتمالية Jack-Berra تساوي 0.59 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأن البقاي موزعة توزيعا طبيعيا
- ✓ اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي Ramsey Reset Test: تقضي فرضية العدم في هذا الاختبار بأن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التحديد، وبينت النتائج المقدر أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.7343 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة بأن النموذج محدد بشكل ملائم وصحيح.

وخلص الاختبارات التشخيصية المعتمدة، يمكن القول بأن النموذج سليم ولا يعاني من مشاكل إحصائية وأنه على العموم ذو دلالة إحصائية مما يثبت سلامة النموذج المقدر وصحة اتخاذه لتفسير الظاهرة المدروسة.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل وقياس أثر القروض المصرفية الممنوحة من قبل القطاع المصرفي بنوعيهما الطويل والقصير الأجل على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2017 بغية معرفة مدى مساهمة المنظومة المصرفية من خلال عملية التمويل في دعم النشاط الاقتصادي ومن ثم دفع عجلة النمو في الجزائر، ولتحقيق ذلك قمنا بتطبيق أحد المناهج القياسية الحديثة، الذي يتمتع بقدرته على التعامل مع السلاسل الزمنية الغير متكاملة من نفس الدرجة، ويتمثل هذا المنهج في نموذج ARDL الذي قام بتطويره Pesaran وقد توصلت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

☒ **النتائج:** خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تتفق معظمها مع النظرية الاقتصادية، نذكر منها الآتي:

- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من القروض المصرفية بنوعيهما القصير والطويل الأجل نحو الناتج المحلي الإجمالي، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية إذ أن المنظومة المصرفية تعمل على تمويل الاقتصاد من خلال منح القروض باختلاف آجال استردادها سواء أكانت طويلة أو قصيرة الأجل وذلك حسب نوع المشروع الممول، هذا التمويل يسمح بدعم الاستثمار وتوسعة المشاريع الاستثمارية ومن ثم زيادة الإنتاج - خصوصا إذا كانت المشاريع الممولة إنتاجية - وزيادة الناتج المحلي الإجمالي
- تتسم علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل بين القروض المصرفية بنوعيهما والناتج المحلي الإجمالي بالعلاقة الطردية حيث أن زيادة التمويلات المصرفية تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، مع تسجيل أفضلية نوعية للقروض الطويلة الأجل مقارنة بالقروض القصيرة الأجل وذلك أن معظم أن هذه الأخيرة لا تتجه للاستثمار بل توجه نحو تنشيط الاستهلاك أو دعم دورة الاستغلال لذا أثرها يكون أقل من نظيرتها الطويلة الأجل التي غالبا توجه لتمويل المشاريع الاستثمارية والطويلة الأجل والتي تخلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني.
- أثر التعديل الهيكلي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وما نتج عنه من إصلاح للمنظومة المصرفية الذي تمثل في قانون النقد والقرض 90-10 على توجه القروض

الممنوحة حيث كانت التمويلات الطويلة الأجل أقل من القروض القصيرة الأجل، وكما قد أثر على حجم التمويلات الممنوحة هشاشة المنظومة المصرفية آنذاك التي دفعتها إلى التمويل القصير الأجل مع التحفظ في حجم القروض الطويلة الأجل نظرا لما يتميز به هذا النوع من مخاطرة وكبر المبالغ، بالإضافة إلى ذلك ما تميزت به هذه الفترة من اهتزاز أمني و اجتماعي الذي أثر على حجم ونوع وانتشار المشاريع الاستثمارية.

- انعكس تحسن العائدات البترولية والاستقرار السياسي وفترة الانتعاش الاقتصادي التي شهدتها البلاد على نوع وحجم القروض الممنوحة، مع توجه الدولة نحو دعم المشاريع الاستثمارية ودعم الشباب فيما بعد سنة 2000 عرفت القروض الطويلة الأجل نموا معتبرا لحقت به ركب القروض القصيرة الأجل، لتعرف فيما بعد ذلك (2010-2017) اكتساح القروض الطويلة الأجل على نوع القروض الممنوحة وهذا راجع إلى ارتفاع العوائد النفطية الذي انعكس على حجم الانفاق الحكومي ودعم مختلف المشاريع الاستثمارية، ورغم انخفاض أسعار البترول في الفينة الأخيرة إلا أن حجم القروض الطويلة الأجل حافظ على نموه وذلك لاتباع الدولة سياسة التنويع الاقتصادي وبدائل النمو بتمويل المشاريع الغير نفطية وتشجيع القطاعات الإنتاجية الأخرى محاولة منها للخروج ولو جزئيا من الاقتصاد الريعي.

☒ **التوصيات:** من خلال الدراسة التي تم تقصي البحث فيها والنتائج المتحصل عليها ترتئي هذه

الدراسة إلى وضع بعض التوصيات تتلخص في ما يلي:

- على السلطات المصرفية تفعيل دور الائتمان المصرفي بمختلف أنواعه في الاقتصاد من خلال توسيع دائرة المقرضين والمقترضين على حد سواء، ونشر الثقافة المصرفية بين مختلف أفراد المجتمع، وتشجيع الأعوان الاقتصاديين على الإيداع خصوصا صغار المدخرين، الذي من شأنها رفع السيولة للمصارف وقدرتها على منح الائتمان ومن ثم دعم النمو الاقتصادي.
- ترشيد منح القروض المصرفية والدراسة الدقيقة للجدوى الاقتصادية للمشاريع الممولة خصوصا الطويلة الأجل منها مع محاولة تفادي البيروقراطية والمحابات في منح القروض لتكون المشاريع الممولة أكثر نجاحا وفعالية في الاقتصاد الوطني.
- توجيه القروض نحو القطاعات الإنتاجية والفعالة كالصناعة والزراعة لدعم التنويع الاقتصادي ومحاولة الخروج من الاقتصاد الريعي الذي تعاني منه البلاد والتبعية لأسعار النفط.

- توسعة انتشار البنوك الإسلامية وفتح نوافذ إسلامية في مختلف البنوك التجارية محاولة منها لجلب أكبر قدر ممكن من المدخرات المكتنزة لدى الأعوان الاقتصاديين بسبب العقائد، وتفعيل هذه المدخرات في الدورة الاقتصادية.
- ادخال خدمات مصرفية جديدة ومبتكرة للمنظومة المصرفية تتماشى ورغبة المتعاملين ومواكبة لما هو منتهج في الدول المتقدمة كالبطاقات الالكترونية والتحويل الالكتروني وغيرها حتى لا تكون المنظومة المصرفية تشكل أحد العوائق أمام جذب الاستثمار الأجنبي وأحد أسباب تحجيم الاستثمارات المحلية

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- بريهي، فارس كريم(2016)، قياس العلاقة بين مكونات الطلب الكلي والنمو الاقتصادي للمدة (1990-2014)، مجلة الدنانير، العدد 9، ص 24
- بطاهر، علي،(2004)، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 01.
- بن زيدان، الحاج،(جويلية 2011)، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية 2000-2011، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 01، الجزائر.
- تومي، صالح،(2004)، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي،(بدون رقم طبعة)، الجزائر، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع.
- الحبيب، قنوني، (2014)، الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تجريبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- حجازي، وجدي حامد،(2014)، موسوعة الائتمان المصرفي - القروض المصرفية-البيئة المصرفية- التحليل الائتماني وإدارة المخاطر . أسباب الاقتراض-أشكال مؤسسات الأعمال (الطبعة الأولى)، مصر، دار التعليم الجامعي.
- حسن السيبي، صلاح الدين،(2003)، قضايا مصرفية معاصرة، (الائتمان المصرفي-الضمانات المصرفية-الاعتمادات المصرفية)، (الطبعة الأولى)، مصر، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع.
- حشيش، عادل أحمد ، (1992)، أصول الاقتصاد السياسي: مدخل تحليلي مقارن لدراسة مبادئ علم الاقتصاد، (الطبعة الأولى)، لبنان، دار النهضة العربية، ص 174 .
- رضا رشيد، عبد المعطي، أحمد جودة، محفوظ،(1999)، إدارة الائتمان (الطبعة الأولى)، الأردن، دار وائل للنشر.
- ريمون فهم، تامر،(2012)، ضمانات الائتمان المصرفي، (الطبعة الأولى)، مصر، دار النهضة العربية.

- السمهوري، محمد سعيد، (2011)، *اقتصاديات النقود والبنوك*، (الطبعة الأولى)، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- سي محمد، كمال، (2016)، *عدم مساعرة سعر الصرف في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية*، العدد 10.
- شيخي، محمد، (2011)، *طرق الاقتصاد القياسي*، (الطبعة الأولى)، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الصمادي، سحاب. ملاوي، أحمد، (2016)، *أثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، مجلة المنارة، المجلد 22، العدد 2، 2016.*
- طلبة، مختار عبد الحكيم، (2007) *مقدمة في المشكلة الاقتصادية*، (بدون رقم طبعة)، مصر، جامعة القاهرة.
- عبد الحميد، عبد المطلب. (2000)، *البنوك الشاملة*، (الطبعة الأولى)، مصر، الدار الجامعية.
- عماري، زهير، (2015)، *أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل الديناميكي (نموذج الانحدار الذاتي VAR) للفترة 1980-2013*، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14.
- غالب، مشيب، (2015)، *تأثير الائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي : دراسة حالة اليمن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2.*
- فائق المجالي، أمانة، (2014)، *أثر الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك التجارية على النمو الاقتصادي الأردني خلال الفترة (1980-2013)*، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مؤتة، الأردن
- الفولي، أسامة ، محمد عوض الله، زينب، (2005)، *اقتصاديات النقود والتمويل*، (الطبعة الأولى)، مصر، دار الجامعة الجديدة.
- اللحياني، سعد بن حمدان، (2007)، *مبادئ الاقتصاد الإسلامي*، (بدون رقم طبعة)، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى.
- محمد الجعراوي، ايناس ، *دالة الإنتاج الزراعي المصري (1985-2011)*، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 71، 2015.
- مدحت مصطفى، محمد، (1999)، *النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية*، (الطبعة الأولى)، مصر، دار الاشعاع .
- مرادسي، حمزة، (2017)، *النمو الاقتصادي بين المقاربات النظرية وواقع الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد الصناعي.*
- نجيب، نعمة الله ، (2001)، *مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية*، (بدون رقم طبعة)، مصر، الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- النصر، سعيد سيف، (2000)، *دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء-دراسة تطبيقية تحليلية*، مصر، مؤسسة شباب الجامعة.
- يونس، محمد، (2003)، *مبادئ الاقتصاد الكلي*، (بدون رقم طبعة)، مصر، الدار الجامعية.

المراجع الأجنبية:

- Azoulay, Gérard,(2002), **Les théories du développement**, Didact économie presses universitaires de Renne .
 - bourbonnais,Régis,(2005), **économétrie, 6ème édition , Dunod paris,**.
- المراجع العربية باللغة الإنجليزية:
- Brehi, Fares Karim (2016), measuring the relationship between the components of aggregate demand and economic growth for the duration (1990-2014), Journal of Dinars, Issue 9.
 - Betaher, Ali, Editorial And Economic Reform Policies in Algeria, Journal of North African Economics, Hassiba Ben Bouali University, Chlef, Issue 01
 - Ben Zidan, Al-Hajj, (July 2011), The Impact of oil price fluctuations on Economic Growth in Algeria 2000-2011, Strategy and Development Journal, Issue 01, Algeria.
 - Tome, Saleh, (2004), Principles of Macroeconomic Analysis(no print number), Algeria, Osama Printing, Publishing and Distribution House
 - Habib, Kanouni, (2014), banking mediation and economic growth in Algeria, pilot study, doctoral dissertation in economics, management branch, Faculty of Economics and Management Sciences, University of Abu Bakar Belkaid, Tlemcen, Algeria.
 - Hijazi, Wajdi Hamed, (2014), Bank Credit Encyclopedia - Bank Loans – Banking Environment - Credit Analysis and Risk Management - Reasons for Borrowing - Business Forms (First Edition), Egypt, University Education House.
 - Hassan al-Sisi, Salah al-Din(2003), Contemporary Banking Issues (Bank Credit- Bank guarantees- Bank credits), (First Edition), Egypt, Arab Thought House for Publishing and Distribution.
 - Hashish, Adel Ahmed, (1992), Origins of Political Economy: A Comparative Analytical Introduction to the Study of The Principles of Economics(First Edition), Lebanon, Arab Renaissance House.
 - Reda Rashid, Abdul Muti, Ahmed Jouda, Mahfouz, (1999), Credit Management (First Edition), Jordan, Wael Publishing House.
 - Raymond Fahim, Tamer, (2012), Bank Credit Guarantees, (First Edition), Egypt, Arab Renaissance House.
 - Al-Samhour, Mohammed Saeed, (2011), Money and Banking Economics, (First Edition), Jordan, Al Shorouk Publishing and Distribution House.
 - Ci Mohamed, Kamal, (2016), Algeria's Exchange Rate Assistance, Economic Insights Magazine, Issue 10,
 - Sheikhi, Mohammed, (2011), Economy Ways, (First Edition), Jordan, Dar al-Hamid Publishing and Distribution
 - Al-Samadi, Sahhab. Malawi, Ahmed, (2016), Impact of Government Taxes on ASE Performance, Self-Regression Model for Distributed Slowing Periods, Al Manara Magazine, Volume 22, Issue 2, 2016
 - Tolba, Mokhtar Abdel Hakim, (2007) Introduction to the Economic Problem, (No Print Number), Egypt, Cairo University Tolba, Mokhtar Abdel Hakim,

-
-
- (2007) Introduction to the Economic Problem, (No Print Number), Egypt, Cairo University
- Abdul Hamid, Abdul Mutallab. (2000), Comprehensive Banks, (First Edition), Egypt, University House
 - Amari, Zuhair, (2015), The impact of the oil price on Algeria's economic growth using dynamic analysis (VAR model) for the period 1980-2013, Journal of Economics, Management and Business Sciences, Issue 14
 - Ghaleb, Mashbe, (2015), The Impact of Private Bank Credit on Economic Activity: Yemen Case Study, Jordanian Journal of EconomicS, Journal 2, Issue 2.
 - Faiq Majali, Amna, (2014), The Impact of Bank Credit Granted by Commercial Banks on Jordan's Economic Growth (1980-2013), A Dissertation for A Master's Degree, Mutata University, Jordan
 - Al-Fuli, Osama, Mohammed Awadallah, Zainab, (2005), Economics of Money and Finance, (First Edition), Egypt, New University House
 - Al-Lahani, Saad bin Hamdan, (2007), Principles of Islamic Economics, (no print number), Saudi Arabia, Um al-Qura University
 - Mohammed Al-Jaafaraoui, Inas, Egyptian Agricultural Production Function (1985-2011), Arab Economic Research Journal, Issue 71.
 - Medhat Mustafa, Mohammed, (1999), Mathematical Models of Planning and Development, (First Edition), Egypt, Dar al-Radiation
 - Mouradsi, Hamza, (2017), economic growth between theoretical approaches and the realities of the Algerian economy, Journal of Industrial Economics
 - Najib, Nematullah,(2001), introduction to the economics of money, banking and monetary policy, (no print number), Egypt, University Publishing and Distribution House.
 - Al-Nasr, Said Saif, (2000), The Role of Commercial Banks in Investing Client Funds - Analytical Applied Study, Egypt, University Youth Foundation.
 - Younis, Mohammed, (2003), Macroeconomic Principles, (no print number), Egypt, University House.

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور متغيرات الدراسة من سنة 1990 إلى 2017 في الجزائر

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الاقتصادي	قروض قصيرة الأجل	قروض طويلة الأجل	نمو قروض قصيرة الأجل	نمو قروض طويلة الأجل
1990	2800.661	-1.74679	193.8	53.2	/	/
1991	2767.054	-3.58853	260.7	65.2	34.52012	22.55639
1992	2816.861	-0.54739	336.6	71.6	29.11392	9.815951
1993	2757.706	-4.23219	156.7	62.5	-53.4462	-12.7095
1994	2732.887	-2.91257	227.5	77.3	45.18188	23.68
1995	2836.737	1.853424	465.5	99	104.6154	28.07245
1996	2953.043	2.305087	601.9	174.9	29.30183	76.66667
1997	2985.526	-0.50825	449.8	291.5	-25.27	66.66667
1998	3137.788	3.544786	405.8	500.4	-9.78213	71.66381
1999	3238.198	1.758011	552.1	598.6	36.05224	19.6243
2000	3361.886	2.427876	467	526.7	-15.4139	-12.0114
2001	3463.025	1.676476	513.3	565.1	9.914347	7.290678
2002	3657.277	4.279453	628	638.8	22.34561	13.04194
2003	3920.67	5.850521	773.6	606.6	23.18471	-5.0407
2004	4089.322	2.943232	828.3	706.1	7.070838	16.4029
2005	4330.911	4.452752	923.3	856.4	11.46927	21.28594
2006	4403.865	0.210972	915.7	989.7	-0.82313	15.56516
2007	4552.402	1.799197	1026.1	1179.1	12.05635	19.13711
2008	4659.844	0.713953	1189.4	1426.1	15.91463	20.94818
2009	4735.904	-0.1016	1319.7	1766.8	10.9551	23.89033
2010	4908.014	1.763682	1311	1957.1	-0.65924	10.77089
2011	5049.947	0.930355	1363	2363.5	3.966438	20.76542
2012	5220.371	1.321109	1361.7	2926	-0.09538	23.79945
2013	5364.852	0.696354	1423.4	3732.9	4.531101	27.5769
2014	5568.133	1.733281	1608.7	4895.9	13.01813	31.1554
2015	5777.688	1.790254	1710.6	5566.6	6.334307	13.69922
2016	5968.352	1.431403	1914.2	5995.7	11.90226	7.708476
2017	6069.814	-0.05273	2298	6582	20.05015	9.778675

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الموقعين <http://dataabank.worldbank.org> و www.bank-of-algeria.dz.

الملحق رقم (02): نتائج إختبار Bonds test الملحق رقم (03): تقدير النموذج باستخدام ARDL

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: LGDP				
Selected Model: ARDL(1, 3, 6)				
Date: 03/23/19 Time: 13:54				
Sample: 1990 2017				
Included observations: 22				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LSTL)	0.004956	0.032384	0.153034	0.8817
D(LSTL(-1))	-0.094505	0.026315	-3.591296	0.0058
D(LSTL(-2))	-0.034950	0.027350	-1.277865	0.2333
D(LLTL)	0.250639	0.036543	6.858716	0.0001
D(LLTL(-1))	0.025430	0.034697	0.732910	0.4823
D(LLTL(-2))	0.006383	0.029018	0.219970	0.8308
D(LLTL(-3))	0.007321	0.027703	0.264283	0.7975
D(LLTL(-4))	0.033172	0.026406	1.256239	0.2407
D(LLTL(-5))	0.117042	0.025092	4.664511	0.0012
CointEq(-1)	-1.058883	0.012705	-83.346243	0.0000
Cointeq = LGDP - (0.2984*LSTL + 0.0885*LLTL + 5.4632)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSTL	0.298366	0.051815	5.758258	0.0003
LLTL	0.088541	0.024815	3.568001	0.0060
C	5.463179	0.193963	28.166142	0.0000

ARDL Bounds Test		
Date: 03/23/19 Time: 13:51		
Sample: 1996 2017		
Included observations: 22		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	1302.487	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5

الملحق رقم (04): نتائج الاختبارات التشخيصية

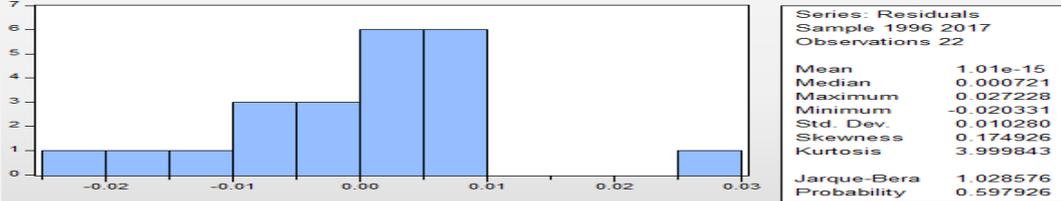
الملحق رقم (04-01): اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي Taste Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.293016	Prob. F(1,8)	0.6030
Obs*R-squared	0.777322	Prob. Chi-Square(1)	0.3780

الملحق رقم (04-02): اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.014519	Prob. F(1,19)	0.9054
Obs*R-squared	0.016035	Prob. Chi-Square(1)	0.8992

الملحق رقم (04-03): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality Test Jack-Berra



الملحق رقم (04-04): اختبار مدى ملائمة تحديد النموذج من حيث الشكل الدالي Ramsey Reset Test

	Value	df	Probability
t-statistic	0.350909	8	0.7347
F-statistic	0.123137	(1, 8)	0.7347

كيفية الاستشهاد بهذا المقال:

عثمانى، ح.؛ و لينة، ه. (2020). انعكاس القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (2017-1990)، *مجلة دراسات العدد الاقتصادي*، 11(01). ص 29-54.
Otmani,H., Lebza, H. (2020). The impact of bank loans on economic growth in Algeria- Standard study for (2017-1990), *Dirassat Journal Economic Issue*, 11(01). pp.29 -54.